

تقرير

انتخابات LAU :
التصويت الإلكتروني يكسر الاصطفاف

إلى التصويت أمراً صعباً، وأن أبوابنا مفتوحة لأي ملاحظة على شفافية العملية.

وقد اقترح 4347 طالباً من أصل 5271 ناخباً في حرمي بيروت وجبيل، أي بنسبة 82,47%، فيما فاز 6 مرشحين بالترشيح يمثلون 1945 ناخباً ممن لم يشاركوا في عملية الانتخابات.

وهنا أسماء الفائزين في بيروت بحسب توزيعهم على الكليات والقوى الحزبية:

كلية هندسة العمارة والتصميم: نادر العاكوم (109 أصوات، مستقل)، لارا حميد (82 صوتاً، حركة أمل) وأحمد عيتاني (تيار المستقبل).

كلية العلوم والآداب (60 وحدة تعليمية وأكثر): بشار زعيتير (101 صوت، حركة أمل)، كورين بابازيان (87 صوتاً، طاشناق) ويحيى كريدلي (تيار المستقبل).

كلية إدارة الأعمال (60 وحدة تعليمية وما فوق): علي الشال (150 صوتاً، حزب قومي)، وأثل أبو عمار (150 صوتاً، الحزب الاشتراكي) ونسب غنام (134 صوتاً، حزب القوات). وكان مرشحون قد فازوا بالترشيح في كل من كلية الآداب والعلوم (60 وحدة تعليمية وما دون): عمر دوغان (تيار المستقبل)، أنطوان اسكندر (التيار الوطني الحر) وأحمد قصار (حزب الله)، وفي كلية إدارة الأعمال (60 وحدة تعليمية وما دون) فاز بالترشيح كل من زينة حمادة (حركة أمل)، محمد موصلي (تيار المستقبل) وجوني سليمان (تيار المستقبل). أما في جبيل، فقد فاز كل من الطلاب التالية أسمائهم: هادي مرو، وكريستا الحويك واودرة ماريا ناصيف (كلية هندسة العمارة والتصميم)، إيليو جونيور فغالي ورومانوس هيكل وإميل هيكل (كلية الآداب والعلوم)، فالايا سماحة وجاد سلمون وإيلي فريجي (كلية إدارة الأعمال)، غي مراد، وليا عبد الأحد وأسامة عطار (كلية الهندسة)، غالب اسماعيل وغاييل مطر وريتا هلال (كلية الصيدلة).

ورفع نسبة الاقتراع بشكل عام، فقد بلغت المشاركة في العام الماضي 74%، فيما لم تبلغ في أعلى مستوياتها في السنوات التي سبقت ذلك الـ 50%، ما يعني أن نظام التصويت يشجع الطلاب على الإقبال على الاستحقاق.

مسؤول مكتب المعلوماتية الذي يدير عملية الاقتراع، كميل أبو نصر، يؤكد أن هناك أنظمة حماية تجعل التسلل

حجم الطلاب المستقلين غير المنتمين إلى أحزاب سياسية يكبر عاماً بعد عام في الجامعة وقد نظم ثلاثة مرشحين مستقلين حملة «غير» في كلية إدارة الأعمال، فيما ترشح طلاب مستقلون في كل الكليات، رفضاً لأي زيادة غير مبررة على الأقساط وبحثاً عن مساحة جامعية أكثر ارتياحاً.

وكان 150 طالباً قد اقترحوا بواسطة حواسيبهم وهواتفهم في الفترة الممتدة فقط بين السادسة صباحاً، موعد بدء عملية الاقتراع، والثامنة

والربع، أي قبل قدومهم إلى حرم الجامعة، ومنهم من اقترح من خارج لبنان، وهؤلاء يخضعون لبرنامج تبادل طلابي مع جامعات خارجية. ثلاث طالبات اعترضن لدى عمادة الطلاب على أن أشخاصاً آخرين اقترحوا نيابة عنهن. إلا أن العميد راند محسن ينفي أن يشكل ذلك خرقاً لنظام التصويت، فقد نهينا الطلاب الناخبين إلى أهمية أن يغيروا كلمة المرور (password) لحسابهم في الجامعة (account) الذي ينتخبون بواسطته قبل 24 ساعة من موعد الاستحقاق، كي لا يساء استخدامه في اتجاهات خاطئة. يشير محسن إلى أن «الشكاوى التي تلقيناها قليلة جداً وتصب جميعها في هذا الإطار، إذ إن بعض الطلاب لم يغيروا كلمة المرور منذ سنة ونصف سنة». حسناً النظام، بحسب عميد الطلاب، أنه يمنح التلامذة حرية الاقتراع، فلا يخضعون للضغط من أترابهم. وبلغت محسن إلى أن النظام ساهم في زيادة نسبة الاقتراع بأوراق بيضاء

خرج الطلاب من حرم الجامعة لحظة فرز النتائج منعا لأي تسلل (الأخبار)

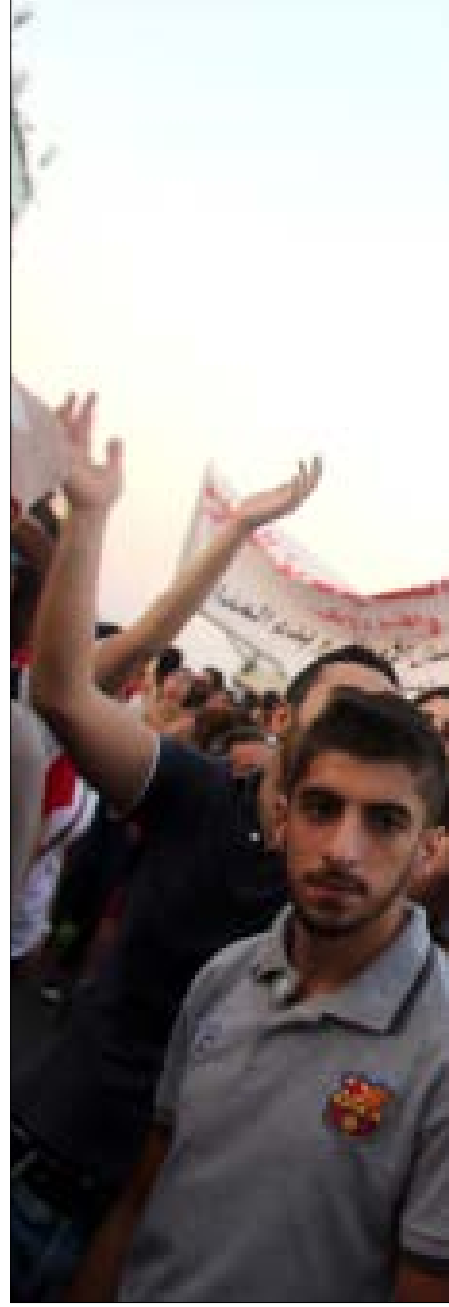


تقاسمت القوى الحزبية مقاعد المجلس الطلابي في حرمي بيروت وجبيل. لا أحد اكتسح أحداً كما هو متوقع بفعل النظام الانتخابي. ففي بيروت، فاز تحالف حزب الله وحركة أمل والاشتراكي والقومي والتيار الوطني الحر بـ 7 مقاعد من أصل 15 مقعداً وتحالف القوات وتيار المستقبل بـ 6 مقاعد. إضافة إلى مقعد واحد للطاشناق الذي خاض الانتخابات منفرداً ومقعد آخر للمستقلين

فائق الحاج

أسس، لا شيء داخل حرم الجامعة اللبنانية الأميركية يدل على أن انتخابات طلابية كانت تحصل هنا، فلا لوائح صغيرة ولا شعارات ولا ألوان حزبية، ولا جو حماسي بين القوى الحزبية المتنافسة، بل أكثر تطلب إدارة الجامعة من جميع الطلاب الخروج من الحرم لحظة فرز الأصوات، أي عند الرابعة من بعد الظهر، في محاولة لقطع الطريق على أي تشنج قد يطرأ مع إعلان النتائج. وبينما يتابع الناخبون محاضراتهم وامتحاناتهم كالمعتاد، ينجح نظام التصويت الإلكتروني في فرض هدوء غير مألوف في استحقاق كهذا، فيما يكسر «صوت واحد لمرشح واحد» (one student one vote) الاصطفاف وينزع وصمة اللوائح التي نصب في اتجاه واحد ويحول دون أن يكتسح أحد أحد.

لكن النظام الذي تسجل معظم القوى



كل عمليات جباية الضرائب منذ 12 عاماً وحتى اليوم هي غير قانونية وغير دستورية (هيلم الموسوي)

تقرير

متمرنو الثانوي في كلية التربية:
ادفعوا النار واتبنا!

علمت «الأخبار» من رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي نزيه جباوي أن الرابطة في صدد الطلب من هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل إبداء رأيها في هذا المجال. جباوي قال إن الأمور تسير نحو الحلحلة، وقد أبلغنا ذلك الأساتذة المتمرنين، إذ إن الأمر لا يبدو كونه روتينياً إدارياً وسيعالج نهاية الشهر الجاري.

من جهته، أعلن التيار النقابي المستقل دعمه لإضراب الأساتذة، مشيراً إلى أن ما يتعرضون له هو تعدد سافر على حقوقهم وكرامتهم، فهؤلاء يعنون في كلية التربية كإساتذة متمرنين، وهذا يستدعي إعطاءهم كل حقوق الأستاذ الثانوي المتمرن والتزامهم واجباته وهي: حقهم بالدرجة 15 على سلم السلسلة الجديدة، بضاف إليها 6 درجات، حقهم ببديل نقل عن كل يوم عمل، وحقهم بالاستفادة من كل تقديرات تعاونية موظفي الدولة.

يعزو المسؤولون التأخير إلى غياب الاعتمادات وتنظيم الجداول

باعتبار أن سلفة غلاء المعيشة طارت مع صدور القانون الرقم 46، إضافة إلى المحسومات التقاعدية وضريبة الدخل، بدلاً من مليون و875 ألف ليرة، إذا ما أضيفت الدرجات الست.

وفي موضوع الدرجات، ثمة رأيان قانونيان، رأي لمجلس الخدمة المدنية يقول بعدم استفادتهم كأساتذة متمرنين متدرجين منها، ورأي قانوني ثان يؤكد استفادتهم. وقد

أمام وزارة التربية. ومن المقرر أن يعود المعتصمون إلى الإضراب الاثنين ما لم تحل مشكلتهم.

لا يفهم الأساتذة لماذا انتظروا 6 أشهر، نفذوا خلالها سلسلة اعتصامات وتظاهرات تخللها قطع طرقات من أجل الالتحاق بالكلية، وكانت الحجة التي ساقها المسؤولون في حينها عدم تأمين الاعتمادات، إذا كانت عمادة الكلية ومسؤولو الإعداد يعززون اليوم تأخير تسديد الرواتب إلى الأسباب نفسها، أي إلى غياب الاعتمادات والتأخير اللوجستي في إنجاز جداول القبط.

يشرح الأساتذة معاناتهم، إذ إن قسماً كبيراً منهم يأتون من المحافظات إلى بيروت 3 أيام في الأسبوع على الأقل لمتابعة دورة الكفاءة، وما يرتب ذلك من مصاريف للتنقل، في حين أن راتبهم، إن نالوه، وهذا لم يحصل حتى الآن، فإنه لا يتجاوز 860 ألف ليرة

فائق الحاج

في 17 تموز الماضي، الحق 2170 استناداً ثانوياً لمتابعة دورة كفاءة في كلية التربية في الجامعة اللبنانية بصفة متمرنين، بعد 6 أشهر من صدور مرسوم تعيينهم في ملاك وزارة التربية، الرقم 89 بتاريخ الأول من شباط 2017.

اليوم، بعد 3 أشهر من إحاقهم بكلية التربية، لم يتقاضوا الأساتذة فلساً واحداً من رواتبهم المقررة كمتدربين، ويحرمون من الدرجات الست التي كرسست لأساتذة التعليم الثانوي الرسمي الموجودين في الملأ، حقاً قانونياً وفقاً للقانون الجديد لسلسلة الرتب والرواتب الرقم 46.

أسس، نفذ المتمرنون إضراباً تحذيرياً، فقاطعوا الدروس في كلية التربية واستمروا في التعليم في الثانويات الرسمية، وترافق ذلك مع اعتصام

من قانون إنشائه والمادة 52 من نظامه الداخلي، وهو ما تستعرضه المراجعة المُقدّمة، وتضيف إليه ما تنص عليه أحكام المادة 66 من نظام مجلس الشورى التي تجيز لرئيس المجلس، بوصفه قاضي الأمور المستعجلة الإداري، أن يتخذ كل التدابير الضرورية الممكنة والمؤقتة والاحتياطية التي من شأنها حفظ الحقوق ومنع الأضرار، لتطلب من السلطة القضائية أن «تتخذ تدبيراً مؤقتاً للحد من تصرف السلطة غير القانوني وغير الدستوري بالمال العام، والمحافظة على هذه الأموال العامة في ظل غياب دستورية جبايتها وصرافها، لمنع تفاقم الضرر على المكلفين تادية الضريبة»، وذلك من خلال «تعيين هيئة خاصة، يمنح مجلس الشورى أوسع الصلاحيات، للإشراف والرقابة المسبقة على جباية الأموال العامة وإنفاقها، على أن تستمر في تادية مهماتها، إلى أن تضع السلطان التشريعية والتنفيذية حداً لخرق الدستور المستمر منذ أكثر من 12 عاماً، عبر إقرار موازنة تبقى صالحة للسنة التي أقرت من أجلها ولشهر كانون الثاني من السنة التالية على أبعد حد، ونشر هذه الموازنة وبدء صلاحيتها للإجازة بالجباية والإنفاق، فقط بعد إقرار مجلس النواب للحسابات النهائية للسنة السابقة».